محصل فايدة للسامع ولم ينبه المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بتبديل القصد **قوله** وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نايب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثانية والثالث يحتمل ان يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر اما كون نحو اقايم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين واما كون نحو كان زيد قايما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على ان المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر في الاصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح في ان نحو اقايم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة المبتدا والخبر وصريح في ان نحو كان زيد قايما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما الرابع وهو ظننت زيدا قايما فلما كان بمنزلة المبتدا والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما في الاصل مبتدا وخبر **وفي الشرح** واما الثالث وهو كان زيد قايما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قايما فالمراد فيما يتنزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية مستقلة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر فان **قلت** لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر **قلت** لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ معزدان تسلط عليهما العمل في كل واحد منهما **واقول** لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على ان في شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضي انهما بعد دخول الناسخ جملة تسلط الناسخ على جزئيتها فانه قال في باب ظن ومن الافعال افعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى **قوله** وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس **وفي الشرح** ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما مترادفين راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا الابعد وهما فانه اصطلاح عمل به هولاء وتواطوا عليه

وما قاله

وما قاله المصنف اصطلاح لقوم اخرين فليس توهيما اولئك بناء على اعتبار اصطلاحهم باولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح **واقول** ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا تتاتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فتتاتى المشاحة فيه والتوهيم **قوله** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة **وفي الشرح** ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه **واقول** بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة يطلق عليه لانها اعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات واحدة احدهما مونثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنه يعني في الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل اعني يسمى **قوله** اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل **وفي الشرح** بل كان من حقه ان يعدها على مساق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان **قلت** لم يعدها فانها خبر كان فهي من تمام الثامنة **قلت** فيلزم ان لا تعد امنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم بما كانوا يكسبون وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى **قوله** على الخلاف في انها فعلية او اسمية **وفي الشرح** اجرا الخلاف ههنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا **قوله** والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا بثبت هكذا وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بيان لفظها وهو مفعول اول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا لان مع نصبه **قوله** وهذا هو التحقيق يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جملة الاعتراض في هذه الاية ثلاثة **وفي الشرح** وهذا الاعتراض منه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل القرى

فيه نظر فان قوله والتحقيق على ما ذكره الزمخشري وابن مالك والمرئي وهذا التحقيق الثاني على ما ذكره الم هذا التحقيق غير الاول

Copyright ... University